الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية
المدير العام

20 MAI 2024

رقم /و.م/ م.ع.م/ ق.ت.م.ر.ص.ع/ م.ت.م.د.ق/م.ف.د.ق/2024 الجزائر، في

№ 000002979

السيدات والسادة :

- مسؤولو الوظيفة المالية،
- مسؤولو البرامج،
- مسؤولو الأنشطة.

الموضوع: ف/ي تفويض عملية استثمار عمومي لعدة مسؤولي أنشطة (مركزية وغير ممركزة).

المراجع:

- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،
- المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة،
- المرسوم التنفيذي رقم 20-383 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 الذي يحدد شروط وكيفيات حركة الاعتمادات المالية وكذا كيفيات تنفيذها،
- المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية،
- المنشور رقم 1995 المؤرخ في 22 مارس 2023، المتعلق بتعديل توزيع الاعتمادات المالية،
- المنشور رقم 8162 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 المتعلق بالبرمجة الميزانياتية،
- المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023 الذي يحدد كيفيات اعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار،
- المنشور رقم 1810 المؤرخ في 26 مارس 2024، الذي يحدد كيفيات اعداد بعنوان سنة 2024 الوثائق الميزانياتية لعمليات الاستثمار الخاصة بالبرنامج الجاري،
- المنشور رقم 2119 المؤرخ في 08 أفريل 2024 المتعلق بكيفيات اعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار لعمليات التجهيز العمومي، الخاصة بالبرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31 بعنوان البرنامج القطاعي الممركز سابقا والبرنامج القطاعي غير الممركز سابقا، المدمجة في وثائق البرمجة الميزانياتية.

لقد تم إعلامي بالصعوبات التي تمت معاينتها عند مرحلة البرمجة الميزانياتية والشروع في التنفيذ الميزانياتي بعنوان سنة 2024 لنفقات الاستثمار المتعلقة بعمليات الاستثمار العمومي للدولة المسماة "المجمعة"، التي تتعلق لاسيما بالبرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31.

الحالة المعاينة:

تعتبر عملية مسماة "مجمعة" العملية التي كانت موضوع مقرر تسجيل واحد (مقرر برنامج سابقا)، تحت عنوان اجمالي واحد يشمل ضمنه، في الواقع، من حيث التأثير الجغرافي، العديد من مشاريع التجهيز العمومي. يستدعي (ينتج عن) تنفيذ عملية الاستثمار العمومي هذه، تنفيذ المشاريع ذات الصلة، بشكل متزامن أو مؤجل (غير متزامن) على عدة مستويات أو مواقع (مركزي، ولاية 1، ولاية 2، ...) من قبل العديد من المتدخلين (آمرين بالصرف...)، الشيء الذي يتطلب التنفيذ ضمن عدة أنشطة (أنشطة مركزية و/أو غير ممركزة).

ويلاحظ تسجيل العديد من عمليات استثمار من هذا النوع على مدار عدة سنوات لاسيما بعنوان البرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31 وكذا بعنوان سنتي 2023 و2024.

وعليه، تم طرح أسئلة حول برمجة الاعتمادات المالية المتعلقة بهذه العمليات والتكفل بها على مستوى وثائق البرمجة والوثائق الميزانياتية.

المعالجة في وثائق البرمجة الميزانياتية ووثائق التسيير الميزانياتي:

تتم معالجة هذه العمليات والاعتمادات المالية في شكل رخص الالتزام واعتمادات الدفع المتعلقة بها على مستوى وثائق البرمجة الميزانياتية ووثائق التسيير الميزانياتي باتباع الكيفيات التالية، المدرجة بشكل استثنائي:

يتم نقل الاعتمادات المالية (رخص الالتزام واعتمادات الدفع) لعمليات الاستثمار المجمعة المسجلة قبل 2024، على مستوى وثائق البرمجة الميزانياتية لاسيما وفقا للنقطتين I و IV من المنشور رقم 1810 المؤرخ 26 مارس 2024 المذكور أعلاه.

بالنسبة للعمليات التي قد تم تفريدها، يواصل اعداد وثائق التسيير الميزانياتي من طرف نفس المسؤولين الميزانياتيين الذي قاموا بعملية التفريد.
أما بالنسبة لعمليات الاستثمار التي لم يتم تفريدها بعد، تعد وثائق التسيير الميزانياتي المتعلقة بها وفقا لاسيما للنقاط 2.3.أ و2.3.ب من المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023، المذكور أعلاه.

1-على مستوى وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل ومستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل ووثائق التسيير الميزانياتي:

تكون الاعتمادات الإجمالية المتعلقة بما يسمى بالعمليات "المجمعة" موضوع برمجة ميزانياتية (رخص التزام واعتمادات دفع) طبقا للإجراءات المعتادة المنصوص عليها في المنشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 المذكور أعلاه.

يجدر ادراج توزيع اعتمادات العملية حسب البرنامج الفرعي، من خلال تحديد مبالغ رخص التزام واعتمادات الدفع التي سيتم تخصيصها لكل نشاط معني (مكان الانجاز الفعلي – التأثير الجغرافي).

يتم بعدها تبليغ مستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل لكل مسؤول نشاط (مركزي وغير ممركز) معني.

يعد مستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل بمثابة تفويض اعتمادات توضع تحت تصرف مسؤول النشاط المعني.

على غرار عمليات الاستثمار الأخرى، يقوم مسؤول الوظيفة المالية بإعداد مستخرج الملحق 02 لمقرر التسجيل[1] الذي يرسله إلى كل مسؤول نشاط معني.

كما يعد مسؤول الوظيفة المالية، بالتشاور مع مسؤول البرنامج المعني، وضعية[2] تبين توزيع الاعتمادات المالية (حسب رخص الالتزام واعتمادات الدفع) لعملية الاستثمار العمومي المجمعة حسب النشاط، متبوعًا بإشارة مذكورة بين قوسين لمستوى أو موقع التنفيذ (على سبيل المثال في ولاية .....)، التي يوجهها إلى كل مسؤول نشاط معني بالتزامن مع مستخرج الملحق رقم 02 المذكور سابقا.

2-على مستوى النشاط المعني (وثيقة برمجة اعتمادات النشاط ووثائق التسيير الميزانياتي):

على أساس مستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل ومستخرج الملحق 02 لمقرر التسجيل[3]، مصحوبًا بالوضعية التي تحمل توزيع الاعتمادات المالية (حسب رخص الالتزام واعتمادات الدفع) للعملية حسب النشاط، المرسلة من طرف مسؤول الوظيفة المالية، يشرع مسؤول النشاط في برمجة الاعتمادات المتعلقة بمشروع أو مشاريع التجهيز المندرجة ضمن العملية المجمعة في وثيقة برمجة اعتمادات النشاط المتعلق به.

في هذا الإطار، وعلى غرار عمليات الاستثمار الأخرى، يتعين عليه تحديد لاسيما عنوان ورقم مقرر تسجيل العملية المعنية. ومن المهم التوضيح أن رقم مقرر التسجيل يتم ذكره في مراجع مستخرج الملحق 02 لمقرر التسجيل.

وبالتالي، ستظهر نفس العملية (المجمعة) في وثيقة برمجة اعتمادات النشاط لجميع الانشطة المعنية (التي تشكل مستوى التنفيذ) مع إضافة الإشارة المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالنظر الى التشريع والتنظيم اللذان يحكمان نفقات الاستثمار العمومي، يجب أن يتم إلحاق عملية الاستثمار بالتقسيم العملياتي المكلف بتنفيذها. وعليه، لا يمكن تسجيل ما يسمى بالعمليات "المجمعة" في الميزانية العامة للدولة في المستقبل، وسيتم رفض كل طلب تسجيل لهذا النوع من العمليات من الآن فصاعدا.

تقبلوا، السيدات والسادة، كافة عبارات التقدير

المديرة العام للميزانية

الحاج عمري

[1] هذا يخص عمليات الاستثمار العمومي حديثة التسجيل أو موضوع إعادة التقييم ....

[2] يمكن تحديد مبالغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع الموجهة لكل نشاط لاسيما على أساس المبالغ الموقوفة خلال المناقشات الميزانياتية الداخلية (حوار التسيير). هذه الوضعية توقع من طرف مسؤول الوظيفة المالية والمراقب الميزانياتي المركزي. ويمكن أن تكون موضوع تعديل عندما يكون ذلك مبررا.

[3] يجدر الرجوع الى مقرر البرنامج المبلغ من طرف مصالح وزارة المالية، وهذا بالنسبة للعمليات التي كانت موضوع تسجيل في ميزانية الدولة قبل سنة 2023.